

## البرادعي يسعى لتوضيح نووي خلال زيارته لإيران



البرادعي © Reuters

❖ **فيينا / رويترز / مارك هايتريك ،**

توجه محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران لبرنامج من أجل إيلاء شفافية كاملة فيما يتعلق بأنشطتها النووية الماضية والحاضرة في ظل تفاقم التوتر بين طهران واشنطن بعد حادث بحري في الخليج.

وفي إطار حرصه على المساعدة لحل المواجهة بين إيران والغرب يسبب طموحاتها النووية دون صراع فقد يحاول البرادعي استغلال العلامات على تحسن تعاون إيران مع مفتشي الوكالة.

وذكر دبلوماسي مقرب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الثلاثاء الماضي أن التحقيق الذي عرقلته إيران لسنوات حتى أغسطس آب الماضي دخل مرحلة حيوية ونهائية فيما تتناول طهران تقارير المخابرات الأمريكية بشأن محاولتها السرية في الماضي استغلال مواد نووية في عملية «تسليح».

وجاء في بيان للوكالة الدولية أن البرادعي يأمل خلال محادثات مع زعماء إيرانيين يومي الجمعة والسبت «في تطوير سبل ووسائل تعزيز وتسريع» وتيرة الخطوات لتوضيح نطاق المساعي النووية الإيرانية الماضية والحاضرة.

وذكر مسؤول إيراني أن البرادعي سيجتمع مع الرئيس الإيراني محمود أحمدوي وزير الخارجية منشور مكي، ومن المتوقع أن يسعى لإنهاء القيود التي تفرضها إيران على عمليات التنقيب وهي مسألة أساسية من أجل التحقق من نفي إيران لخرقة أنها تحول مواد إلى إنتاج قنابل نووية. كما سيضغط من أجل إنهاء التحقيق في أنشطة إيران الماضية بشكل سريع.

وتزامن زيارته مع جولة الرئيس الأمريكي جورج بوش للمنطقة التي تهدف إلى حد بعيد إلى حشد تأييد العرب لكبح جماح إيران. ووصف بوش إيران أمس الأربعاء بأنها «خطر على السلام العالمي» بعد ثلاثة أيام من قول واشنطن إن زوارق إيرانية ضابقت القوات البحرية الأمريكية في الخليج.

وذكرت إيران أن سفنها طلبت ببساطة من السفن الأمريكية التعريف

عن نفسها واتهمت واشنطن بإذكاء التوتر. وتفتي طهران أن برنامجها الملحن لتوليد الكهرباء من اليورانيوم المخصب هو وجهة لإنتاج قنابل. وتدين العقوبات التي فرضها عليها مجلس الأمن الدولي لرفضها وقف تخصيب اليورانيوم واصفة إياها بأنها غير مشروعة. وقامت إيران بزيادة عدد أجهزة التتبع المركزي في محطة للطاقة النووية.

وتعهدت الجمهورية الإسلامية في أغسطس آب بالإجابة عن جميع الأسئلة الواحد تلو الآخر بشأن تاريخ نشاطها النووي. لكن الموعد الذي طرحه البرادعي للإجابة عن الأسئلة بحلول نهاية العام الماضي انقضى دون حل معظم القضايا الأكثر حساسية.

## مشكلة كركوك إلى الحكمة الدستورية وتعديل ظيف للعلم العراقي

❖ **بغداد / وكالات ،**

في محاولة لحل مشاكل مختلف عليها بين القوى السياسية العراقية فقد توصلت اجتماعات عقدت في بغداد أمس بين رئاسة مجلس النواب وقادة وممثلي الكتل السياسية إلى حلول وسط لمشكلة المادة الدستورية 140 لتطبيق الأوضاع في مدينة كركوك الشمالية بإحالتها إلى المحكمة الدستورية وللخلاف حول العلم العراقي بإعلان مسابقة لتغييره وإجراء تغيير مؤقت عليه.. في وقت تم تأجيل التصويت على القانون البديل لإجتثاث البعث الذي كان مقرا أمس الخميس إلى السبت المقبل.

فيعد اجتماع عقده رئيس مجلس النواب محمود الشهباني في بغداد مع أعضاء لجنة التعديلات الدستورية تم خلاله بحث مسألة تغيير العلم العراقي والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك تقرر إجراء تعديلات طفيفة على العلم من أجل ضمان موافقة حكومة كردستان على رفعه خلال مؤتمر اتحادات البرلمانات العربية الذي سيبدأ في أربيل عاصمة الأقليم خلال الشهر المقبل.. إضافة إلى إحالة قانونية المادة 140 بعد انتهاء الفترة المحددة لتنفيذها بنهاية العام الماضي إلى المحكمة الدستورية.

وإلغ وزير التربية في حكومة المجدد كردستان دلشاد عبد الرحمن الملقب «بالف» اليوم أن الحل الأسلم للخلاف حول هذه المادة هو إحالتها إلى المحكمة. وأكد أن التحالف الكردستاني الذي يضم الحزبين الكرديين الرئيسيين لن يسحب من الحكومة برغم بعض الخلافات المتعلقة إلى دفع مرتبات قوات البشمركة الكردية من الميزانية الاتحادية. وعبر الوزير الكرديستاني أن الإكراه جزء من العمل الحالية وأن الخلافات يمكن أن تحل بالحوار والتفاهم إضافة إلى أن المحكمة الدستورية قائمة لحل أي خلاف لا يتم التوصل إلى حل بين القوى السياسية.

وأشار إلى أن وفدا كرديا سيصل إلى بغداد خلال الشهر الحالي لمناقشة هذه المسألة العالقة مع الحكومة المركزية ومحاولا التوصل إلى تفاهات حولها. وجاء قرار إحالة قانونية المادة 140 حول كركوك إلى المحكمة الدستورية اثر اعتراضات أثارها قوى سياسية بأنها أصبحت في حكم اللغية لعدم تطبيقها في موعدها المقرر بشأن العلم الماضي. وتعالج هذه المادة عملية التطبيق على ثلاث مراحل وهي التطبيق والإحصاء السكان الذي يقضي استفتاء للسكان على مصدر المحافظة بضمها إلى إقليم كردستان كما يطالب الإكراه الذي يحكمونه منذ عام 1991 أن يبقاها مستقلة كما يريد التركمان والعرب فيها. وقد أدى عدم تنفيذ المادة إلى تقديم الأمم المتحدة مقترحا بتعديل العمل بها لسته أشهر أخرى تنتهي بتحديد العلم بحدود كردستان مسعود

بنهاية يونيو المقبل. ومن جانبه أشار النائب همام حمودي رئيس لجنة التعديلات الدستورية في مجلس النواب إلى اتفاق هيئة رئاسة البرلمان وقادة الكتل السياسية على إحالة المادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها. وقال في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها. وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

وأضاف أن «المحكمة الاتحادية وبعد أن في تصريح لوكالة أنباء أصوات العراق إن «أعضاء لجنة التعديلات الدستورية بحثت صباح الخميس مع رئيس مجلس النواب الدكتور محمود الشهباني ببغداد مسألة تغيير العلم والمادة 140 الخاصة بتطبيق الأوضاع في كركوك». وتوصلنا إلى اتفاق يقضي بإحالة المادة 140 إلى المحكمة الدستورية للبت في قانونيتها.

## في اجتماع لجنة تعديل الدستور

## مشكلة كركوك إلى الحكمة الدستورية وتعديل ظيف للعلم العراقي



التغيير على العلم العراقي الجديد

البرازاني قد دعا حكومة بغداد المركزية إلى الإسراع في تغيير العلم الحالي للعراق قبل انعقاد مؤتمر البرلمانيين العرب بمدينة أربيل الشهر المقبل. وقرر بارزاني في سبتمبر الماضي إنزال العلم العراقي من جميع المؤسسات الحكومية في مدينة أربيل ورفع علم الأقليم بحجة أن العلم العراقي الحالي رفع خلال حملة الإنفال وارتكاب الجرائم ضد الأكراد من قبل النظام السابق.

وأوضح أنه ستقدم من خلال ذلك التصاميم المقترحة إلى مجلس النواب مباشرة لإختيار التصميم الفائز ليكون هو العلم الجديد لجمهورية العراق.

وأضاف أنه سيتم إجراء مسابقة شعرية للنشيد الوطني العراقي، موضحاً بأن الاستعدادات قائمة، وستقدم النصوص الشعرية إلى اللجنة الثقافية في مجلس النواب.

ومن جهة أخرى قال الشهباني أنه تقرر بناء على طلب بعض الكتل السياسية تأجيل التصويت على قانون المسامحة والعدالة البديل لقانون اجتثاث البعث إلى السبت المقبل. وأشار إلى أنه تم أمس توزيع نسخة موحدة للقانون الجديد على النواب بعد اجريت عليها تعديلات عدة ليتمكن النواب من مراجعتها خلال اليومين المقبل قبل التصويت عليه السبت.

وشروع قانون المسامحة والعدالة هو البديل لقانون اجتثاث البعث الذي تم تشريعه من قبل الحاكم المدني الأميركي بول برمر الذي رأس السلطة المدنية لقوات التحالف وحكم العراق بعد سقوط النظام السابق في نيسان (أبريل) عام 2003.

ويضع قانون اجتثاث البعث الكثير من القيود على أعضاء حزب البعث المحظور ويمنع نحو 30 ألفاً منهم من العودة إلى العراق.

وكان وزير الدفاع العراقي عبد الرحيم محمد حسين في تصريح صحفي إن الجيش فتح النار يوم الثلاثاء الماضي على قافلة للقوة المشتركة، وهو أول هجوم ضدها منذ أن انتشرت في دارفور لتحل محل القوات الأفريقية.

وأكد الوزير السوداني أن «الجيش لم يبلغ بمسار القافلة والقوا أضراراً بنافذة جنود شمال غرب دارفور قام الجنود بإطلاق طلقات تحذيرية ولم يكن لديهم علم بأنها تابعة للقوة المشتركة».

وأضاف «تم تجاهل هذه الطلقات التحذيرية وعندما قتل الجنود النار فأصابوا سائق إحدى السيارات والقوا أضراراً بنافذة جنود وباشاعة». مشيراً إلى أن الجيش أوقف الهجوم عندما أدرك أنها قافلة للقوة «الهنج».

والمقر وزير الدفاع السوداني مسؤولة الحادث على القوة المشتركة التي كان يتعين عليها الإبلاغ عن مسارها، حسب قوله. وذكر أنه لو تم الإبلاغ عن مسار القافلة لا شك الجنود في أنها ربما تكون تابعة للمتطرفين خصوصاً إن هذه المنطقة القريبة من عشاق تشيد مشاورات مع الفصائل المتردة.

وكان سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وكان مجلس الأمن والولايات المتحدة هذا الهجوم، وحثراً من أن مثل هذه الحوادث لا ينبغي أن تتكرر.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

## أفغانستان ترحب بزيادة محدودة في القوات الأمريكية

❖ **كابول / 14 أكتوبر / حميد شاليزي**

رحبت أفغانستان أمس الخميس بحل القوات المسلحة من طالبان في إطار القوة المشتركة وذلك بسبب معارضة السودان. وقال وزير الدفاع العراقي عبد الرحيم محمد حسين في تصريح صحفي إن الجيش فتح النار يوم الثلاثاء الماضي على قافلة للقوة المشتركة، وهو أول هجوم ضدها منذ أن انتشرت في دارفور لتحل محل القوات الأفريقية.

وأكد الوزير السوداني أن «الجيش لم يبلغ بمسار القافلة والقوا أضراراً بنافذة جنود شمال غرب دارفور قام الجنود بإطلاق طلقات تحذيرية ولم يكن لديهم علم بأنها تابعة للقوة المشتركة».

وأضاف «تم تجاهل هذه الطلقات التحذيرية وعندما قتل الجنود النار فأصابوا سائق إحدى السيارات والقوا أضراراً بنافذة جنود وباشاعة». مشيراً إلى أن الجيش أوقف الهجوم عندما أدرك أنها قافلة للقوة «الهنج».

والمقر وزير الدفاع السوداني مسؤولة الحادث على القوة المشتركة التي كان يتعين عليها الإبلاغ عن مسارها، حسب قوله. وذكر أنه لو تم الإبلاغ عن مسار القافلة لا شك الجنود في أنها ربما تكون تابعة للمتطرفين خصوصاً إن هذه المنطقة القريبة من عشاق تشيد مشاورات مع الفصائل المتردة.

وكان سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وكان مجلس الأمن والولايات المتحدة هذا الهجوم، وحثراً من أن مثل هذه الحوادث لا ينبغي أن تتكرر.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

زيادة عدد القوات قد يساعد عمليات مكافحة التمرد مع تنامي حجم الجيش الوطني الجديد.

وأضاف «بما أننا نخوض سوريا هذه المعركة مع المجتمع الدولي فإن نشر قوات إضافية في أفغانستان يعتبر ضروريا في الوضع الراهن».

وتابع «لكن الجيش الوطني الأفغاني هو الحل للأمن على المدى البعيد في أفغانستان لإحباط أي تهديد داخلي وخارجي للبلاد وللحفاظ على توازن القوى».

وتحاول واشنطن التي استنزفت بسبب زيادة القوات في العراق العام الماضي منذ أشهر اقتناع حلفائها في حلف شمال الأطلسي عينا بشأن سامورا بالزويد من القوات لأفغانستان لتعويض النقص.

لكن الحكومات الأوروبية مترددة إزاء زيادة نطاق عملياتها هناك وفي ظل القلق إزاء تراجع كبير في تأييد الرأي العام المحلي لاستمرار وجودها بدأت تخفض عدد قواتها هناك.

وقال المتحدث باسم البنتاجون جيف موريل في واشنطن «حلفاونا ليسوا في وضع للمساهمة (بقوات

تداولت صحيفة «ني كريستيان مونيتور» الأمريكية معاناة اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة وتلطمعهم للعودة لبلدهم، فقلت إن الحلم الأميركي لم يعد في نظر هؤلاء ذلك الذي كانوا يتطلعون إليه.

فأحوال اللاجئين وسوق العمل الفاسدة على الوظائف الوضعية هي على ما يبدو العوامل الرئيسية لتلك الإحباطات. كما ترى الصحيفة. ويقول مدير برنامج الهجرة واللجوء لمنظمة خدمات عالم الكناش جوزيف روبرسون إن توقعات هؤلاء اللاجئين عند مجيئهم إلى الولايات المتحدة «قد لا تتماشى أحيانا مع الواقع السائد».

وتضيف الصحيفة أنه إزاء هذا الواقع الكئيب يأمل العبيد منهم في العودة إلى الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تستقبل لاجئين أكثر من أي دولة أخرى.

وتضيف الصحيفة أنه إزاء هذا الواقع الكئيب يأمل العبيد منهم في العودة إلى الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تستقبل لاجئين أكثر من أي دولة أخرى.

## السودان يحمل القوات المشتركة خطأ مهاجمتها بدارفور

❖ **الخرطوم / وكالات ،**

اعترف السودان بأن جيشه هاجم «عن طريق الخطأ» قافلة تابعة للقوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وقال وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين في تصريح صحفي إن الجيش فتح النار يوم الثلاثاء الماضي على قافلة للقوة المشتركة، وهو أول هجوم ضدها منذ أن انتشرت في دارفور لتحل محل القوات الأفريقية.

وأكد الوزير السوداني أن «الجيش لم يبلغ بمسار القافلة والقوا أضراراً بنافذة جنود شمال غرب دارفور قام الجنود بإطلاق طلقات تحذيرية ولم يكن لديهم علم بأنها تابعة للقوة المشتركة».

وأضاف «تم تجاهل هذه الطلقات التحذيرية وعندما قتل الجنود النار فأصابوا سائق إحدى السيارات والقوا أضراراً بنافذة جنود وباشاعة». مشيراً إلى أن الجيش أوقف الهجوم عندما أدرك أنها قافلة للقوة «الهنج».

والمقر وزير الدفاع السوداني مسؤولة الحادث على القوة المشتركة التي كان يتعين عليها الإبلاغ عن مسارها، حسب قوله. وذكر أنه لو تم الإبلاغ عن مسار القافلة لا شك الجنود في أنها ربما تكون تابعة للمتطرفين خصوصاً إن هذه المنطقة القريبة من عشاق تشيد مشاورات مع الفصائل المتردة.

وكان سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وكان مجلس الأمن والولايات المتحدة هذا الهجوم، وحثراً من أن مثل هذه الحوادث لا ينبغي أن تتكرر.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد الحمود عبد الحليم نفى الأربعة أي مسؤولة لحكومته في هذا الهجوم متهمًا المتطرفين التابعين لحركة العدل والمساواة بالسودانية.

## مقتل 22 في هجوم انتحاري على الشرطة الباكستانية

❖ **لاهور (باكستان) / 14 أكتوبر / رويترز،**

قال مسؤولون إن مهاجما انتحاريا استهدف رجال شرطة خارج المحكمة العليا في مدينة لاهور الباكستانية أمس الخميس وفجر نفسه مما أسفر عن مقتل 22 معظمهم من الشرطة.

وشهدت باكستان موجة من هجمات القنابل في الأشهر الأخيرة معظمها هجمات انتحارية على أفراد قوات الأمن لكن لم تقع أي هجمات في لاهور عاصمة إقليم البنجاب.

وقال ميان إياز المسؤول البارز بحكومة المدينة «معظم الضحايا من الشرطة. كان هجوما انتحاريا». وقال إن 60 شخصا أصيبوا بجروح.

وقال مالك محمد اقبال قائد شرطة المدينة لقناة تلفزيون جيو إن جميع الضحايا باستثناء شخص واحد من رجال الشرطة الذين تجمعوا خارج المحكمة في وسط لاهور قبل احتجاج حاشد للمحاميين.

وقال قائد الشرطة جميل أحمد إن المهاجم رجل يبلغ من العمر نحو 25 عاما وأنه وصل خارج المحكمة على متن دراجة نارية.

وقال أحمد «أوقف دراجته النارية وسار على قدميه نحو أفراد الشرطة وفجر نفسه».

وأظهرت لقطات تلفزيونية رجال شرطة جرحى ينقلون على محففات بعيدا بواسطة سيارات الإسعاف. وتناثرت قبعات وأحذية رجال الشرطة ودروع مكافحة الشغب في الطريق.

وقتل مئات الأشخاص في التفجيرات الانتحارية في الأشهر الأخيرة.

وقتل مئات الأشخاص في التفجيرات الانتحارية في الأشهر الأخيرة.

## مهور التاميل يؤكدون رغبتهم بمواصلة الهدنة مع الحكومة

❖ **سيريلانكا / 14 أكتوبر / رويترز،**

قالت جبهة تمور تحرير تاميل (إيلام) إنها ترغب في مواصلة معاهدة وقف إطلاق النار التي وقعتها عام 2002 مع الحكومة السريلانكية، وذلك بعد أسبوع من انسحاب الأخيرة رسميا من المعاهدة.

وفي أو تم تصريح علني على قرار الحكومة، قال زعيم الجناح السياسي لحركة تمور التاميل ب. ناديسان إنهم أصيبوا «بالصدمة وخيبة الأمل» من «القرار الأحادي» للحكومة السريلانكية بالانسحاب من المعاهدة.

وأكد ناديسان في بيان له أن التاميل كانوا «مستعدين لتطبيق كل بند» من الاتفاقية التي توسطت فيها النزوح قبل ست سنوات و«احترامها مائة بالمائة».

وطالب ناديسان المجتمع الدولي أن «يزيل فورا» صفة الإرهاب عن حركته، وأن يكف عن تصديق «الدعاية الكاذبة» للحكومة السريلانكية.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة والهند والاتحاد الأوروبي وكندا جبهة تمور تحرير تاميل منظمة أجنبية إرهابية.

بتراوس وسفير واشنطن لدى بغداد رايبان كركوك إلى عمال الإغاثة، كلهم أفرغوا عن استعدادهم للرجوع إلى الوراء ومد يد العون للعراقيين لإيجاد حلول لمشاكلهم.

ونوهت الصحيفة إلى أن الجيش الميركي أشاد بحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لاعترافها بعدم استعدادها بعد لتولي شؤون الأمن في كثير من أجزاء العراق واعتبارها في الوقت ذاته ما يجري في البصرة ومعظم مناطق الجنوب مشكلة عراقية.

وبعض المراقبين في توجه واشنطن نوعا من الواقعية الجديدة، لكن البعض الآخر يعتقد أن عبارة «الحلول العراقية» تنطوي على رغبة أميركية مريبة في غض الطرف عن الطائفية والعنف السياسي ومشاكل كثيرة محجوبة إذا كان ذلك ثمنا لخروج الولايات المتحدة من العراق.

وبعض المراقبين في توجه واشنطن نوعا من الواقعية الجديدة، لكن البعض الآخر يعتقد أن عبارة «الحلول العراقية» تنطوي على رغبة أميركية مريبة في غض الطرف عن الطائفية والعنف السياسي ومشاكل كثيرة محجوبة إذا كان ذلك ثمنا لخروج الولايات المتحدة من العراق.

## مهور التاميل يؤكدون رغبتهم بمواصلة الهدنة مع الحكومة

❖ **سيريلانكا / 14 أكتوبر / رويترز،**

قالت جبهة تمور تحرير تاميل (إيلام) إنها ترغب في مواصلة معاهدة وقف إطلاق النار التي وقعتها عام 2002 مع الحكومة السريلانكية، وذلك بعد أسبوع من انسحاب الأخيرة رسميا من المعاهدة.

وفي أو تم تصريح علني على قرار الحكومة، قال زعيم الجناح السياسي لحركة تمور التاميل ب. ناديسان إنهم أصيبوا «بالصدمة وخيبة الأمل» من «القرار الأحادي» للحكومة السريلانكية بالانسحاب من المعاهدة.